الاستثمار في التعليم الجامعي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة دراسة مقارنة للحالة المصرية مع بعض التجارب الدولية

عمرو سليمان سالم محمد عوينه [١]– محمود محمد عبد الهادي صبح[٢]– سوزان محمد المهدي[٣]
١) طالب دراسات عليا ، كلية الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس
٣) كلية البنات، جامعة عين شمس

المستخلص

أدركت الأمم الساعية نحو التنمية أن السبيل الوحيد لتحقيق التنمية المستدامة مشروط بالاستثمار في الموارد البشرية من خلال التعليم، وأن الإنفاق على التعليم يعد أفضل استثمار يمكن أن ترصده الدولة لإعداد رأس المال البشري القادر على تحقيق التنمية المستدامة. وفي ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة والمطالبة بتوفير خدمات تعليمية عالية الجودة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، ورغبة الدولة في تحسين قدرتها التنافسية على الصعيد العالمي، استحوذت قضية تمويل التعليم الجامعي على اهتمام معظم دول العالم، وتوصلت إلى ضرورة البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم الجامعي، وفي إطار البحث عن بديل مناسب كان إحياء فكرة الوقف التعليمي بصورته المعاصرة – والتي من أهمها: الكراسي العلمية والصناديق الوقفية – من أهم البدائل التي أثبتت نجاحها في تمويل التعليم العالي، وكانت التجارب الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية من أهم التجارب الرائدة الجديرة بالدراسة والاهتمام في سبيل الوصول لمصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي في مصر.
الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – الاستثمار في التعليم الجامعي – الوقف التعليمي .

مقدمة

أصبح الاهتمام بالتعليم العالي وتحسين جودته ورفع كفاءته وتلبية كافة احتياجاته مطلباً اجتماعياً وقومياً؛ خاصة وأن التعليم العالي يستهدف تخريج الكوادر البشرية المؤهلة التي تحتاجها الدولة؛ لتحقيق أفضل استغلال للثروات والموارد والإمكانات المتاحة وتحسين نوعية الحياة الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة. وبذلك أصبح الاستثمار في رأس المال البشري من أنجح الاستثمارات، وأصبح الاستثمار في التعليم العالي أمر في غاية الأهمية، وأولته الدول المتقدمة اهتماماً كبيراً؛ لأنه لا يمكن تحقيق التقدم والتنمية دون الاهتمام بهذا الكنز الثمين (الموارد البشرية) وتنمية المعارف وصقل المهارت بالتعليم. ونتيجة لاستحواذ قضية تمويل التعليم الجامعي على اهتمام معظم دول العالم، خاصة في ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة – والتي تتمثل في المطالبة بمجانية التعليم الجامعي، وتوفير خدمات تعليمية عالية الجودة، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وحرص الدولة على تحسين قدرتها التنافسية في الاقتصاد العالمي، والاستثمار في رأس المال البشري وإنتاج المعرفة – صدر البيان العالمي من اليونسكو بشأن التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين بعنوان «الرؤية والعمل» ليؤكد على أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم الجامعي، وأهمية دعم المجتمع بمختلف فئاته لتمويل التعليم الجامعي؛ مما دفع أغلب الدول لتبني سياسات تمويلية لتخفيف العبء المالي عن حكوماتها، وتفعيل المشاركة المجتمعية، وتنمية أساليب التمويل الذاتي للجامعات، وإحياء نظام الوقف التعليمي، والاستفادة من تجارب الوقف الجامعي الرائدة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مشكلة البحث

أدركت معظم دول العالم أن «الموارد البشرية» مفتاح تقدم الأمم ونهضة الشعوب، وأن الاستثمار في رأس المال البشري أكثر رؤوس الأموال عطاء وإنتاجية، ولا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي؛ لأن رأس المال البشري أفضل أنواع الموارد قيمة. وجاءت تقارير البنك الدولي لتؤكد على أهمية الدور الذي يؤديه التعليم في تكوين رأس المال البشري وإعداده وتطويره وتأهيله، وعلى أهمية الاستثمار في التعليم العالي، وأثمرت تجارب وجهود الدول المتقدمة – كألمانيا واليابان وأمريكا– عن أنظمة تعليمية عالية الجودة، قادرة على تأهيل الكوادر البشرية لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق التقدم والتنمية المستدامة. ورغم إدراك مصر لأهمية الاستثمار في التعليم العالي إلا أن منظومة التعليم العالي في مصر تعاني من مشاكل عديدة من أهمها مشاكل مالية، بسبب عدم تنوع مصادر التمويل وقلة الموارد المالية وعدم كفايتها للإنفاق على التعليم العالي في مصر، ولمواجهة هذه المشكلة كان الحل الأمثل في البحث عن مصادر جديدة ومتنوعة لدعم التمويل الحكومي وتوفير مصادر مستدامة لتمويل التعليم العالي، وتم العثور على الضالة المنشودة في نظام (الوقف التعليمي)، وتعظيم الاستفادة منه لتلبية احتياجات قطاع التعليم العالي وتشجيع الاستثمار في التعليم الجامعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أسئلة البحث

يسعى هذا البحث إلى الإجابة على سؤال محوري: إلى أي مدى يلعب الاستثمار في التعليم دوراً فاعلاً في النهوض بالتعليم المصري، وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر؟ وفي سبيل ذلك يجيب البحث على عدد من التساؤلات الفرعية، ومن أهمّ التساؤلات:

١–لماذا يعد الإنفاق على التعليم استثمارا، ومن يمول هذا الاستثمار؟
٢–إلى أي مدى يعد التعليم الجامعي استثماراً في رأس المال البشري؟
٣–إلى أي مدى تساهم الجامعات المصرية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
٤–إلى أي مدى يُعد الوقف التعليمي استثماراً في التعليم الجامعي؟
٥–إلى أي مدى يساهم الوقف التعليمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف البحث

هدف البحث تناول الاستثمار في التعليم العالي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال النقاط التالية:

١) تناول المفاهيم الجديدة: التنمية المستدامة، الجامعة، الاستثمار في رأس المال البشري، وفلسفة وأبعاد كل مفهوم.
٢) تسليط الضوء على دور الجامعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٣) زيادة وعي المجتمع بدور التعليم العالي في الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة.
٤) تناول دور شركاء التنمية في توفير التمويل الكافي لنجاح الاستثمار في التعليم العالي وتحسين جودة مخرجات التعليم العالي المصري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
٥) اقتراح رؤية جديدة لتفعيل نظام الوقف التعليمي والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أهمية البحث

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من أهمية موضوع البحث، وهو دور الاستثمار في التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويمكن تقسيم أهمية البحث إلى نوعين:

١ – الأهمية النظرية: يساهم هذا البحث في دعم الجهود الفكرية في المجال البحثي والأكاديمي من خلال:

أ- تناول المفاهيم الحديثة (التنمية المستدامة، الاستثمار في التعليم، رأس المال البشري) والتعرف على أهم التوجهات العالمية المعاصرة في هذه المجالات.

ب- مواكبة التوجهات العالمية الداعية إلى الاستثمار في التعليم، وتفعيل دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز سبل الاستفادة منها.

ج- تعزيز المشاركة المجتمعية وزيادة وعي شركاء التنمية بأهمية الاستثمار في التعليم.

٢ – الأهمية التطبيقية: يسعى هذا البحث إلى المساهمة ولو بقدر ضئيل في توفير ما يلي:

أ- بعض النتائج والتوصيات المتعلقة بالاستثمار في التعليم العالي بين يدي المسئولين عن التعليم وصناع القرار والمهتمين بالسياسة التعليمية للاستفادة منها عند اتخاذ قرارات مستقبلية.

ب- مساعدة القيادات الأكاديمية والإدارية والعاملين بقطاع التعليم العالي في مصر والتعرف على مصادر وبدائل متنوعة لتمويل التعليم.

ج-اقتراح رؤية جديدة لتفعيل نظام الوقف التعليمي في الجامعات المصرية مع الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال.

مصطلحات البحث

١. **التنمية المستدامة:** «التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات وتطلعات الحاضر دون الإخلال بالقدرة على تحقيق احتياجات وتطلعات المستقبل.» (اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، ١٩٨٧ ، ص٣٥).

٢. **الجامعة:** «مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمى معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة تمثل وظائفها الرئيسية فى التدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة فى تخصصات مختلفة: منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب.» (السبيتي، ٢٠٠٠، ص٢١٤).

٣. **تمويل التعليم العالي:** «مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعى من الموازنة العامة للدولة، والمصادر الأخرى- تبرعات ورسوم طلابية ومعونات محلية وخارجية- وإدارتها بفاعلية لتحقيق أهداف التعليم الجامعى خلال فترة زمنية محددة.» (البحيري، ٢٠٠٤، ص٦٩).

٤. **الاستثمار في الرأس مال البشري:** «الإنفاق على الإنسان لزيادة دخله في المستقبل.» (الحناوي، ٢٠٠٦، ص١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الدراسات السابقة

اعتمدت الدراسة على ثلاثة أقسام من الدراسات السابقة، بحسب القضايا التي تتناولها، الأول: دراسات تناولت موضوع التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، والثاني: دراسات تناولت قضية تمويل التعليم العالي، والثالث: دراسات تناولت موضوع الوقف وتمويل التعليم العالي.

أولاً: دراسات تناولت التعليم والاستثمار في رأس المال البشري، ومنها:

١) **دراسة هندة مدفوني (٢٠١٧):** تناولت الدراسة الاستثمار في رأس المال البشري والتحول نحو اقتصاد المعرفة، وأكدت على العلاقة المتداخلة بين الاستثمار في رأس المال البشري واقتصاد المعرفة، وركزت على تحليل أثر ودور الاستثمار في رأس المال البشري في تحسن جودة التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى أن رأس المال البشري أصبح متغيراً مهماً له تأثير كبير على نجاح أو فشل المنظمة، ووجود دور هام يؤديه الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري في تحسين جودة التعليم العالي، من خلال جودة البرامج والمناهج التعليمية والقيادة الإدارية ذات الرؤية الإستراتيجة التي تعكس جودة الأداء الجامعي.

٢) **دراسة نادية إبراهيمي (٢٠١٣):** هدفت الدراسة تسليط الضوء على أن رأس المال البشري يؤدي دوراً مهماً في تقدم المجتمع، وأن التعليم من أهم وسائل تنمية رأس المال البشري، في ظل الثورة المعرفية والتكنولوجية، وأن الجامعة هي منارة العلم ومركز التدريب والتأهيل والتربية والتعليم للحصول على المتخصصين في كافة الميادين، من أجل تنمية المجتمع وترقيته وتحقيق التنمية المستدامة التي لا يمكن تحقيقها إلا بتنمية رأس المال البشري. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة وتحليلها.

٣) **دراسة محمد دهان (٢٠١٠):** هدفت الدراسة التعرف على مبررات اعتبار الانفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع الحقائق والبيانات وتحليلها وتفسيرها تفسيراً وافياً، ومن أهم تساؤلات الدراسة: لماذا يعد الإنفاق على التعليم استثمارا في الرأس المال البشري، ومن يمول هذا الاستثمار؟ وتوصلت الدراسة إلى أن كل دول العالم تمنح الإنفاق على التعليم أهمية كبيرة باعتباره أداة لتكوين رأس المال البشري، وأن أسباب هيمنة الإنفاق الحكومي على التعليم سببها تكاليف التعليم الباهظة وعوائده طويلة الأجل، التي لا يمكن للقطاع الخاص تحملها، ولذلك تخصص لها من الميزانية العامة سنوياً.

ثانياً: دراسات تناولت تمويل التعليم العالي، ومنها:

١-**دراسة خالد غريب (٢٠١١):** هدفت الدراسة طرح بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، وتناولت الوضع الراهن للملتحقين بالتعليم الجامعي الحكومي بمصر وواقع تمويله، تناولت اتجاهات تمويل التعليم الجامعي السائدة في العالم ، وخبرات بعض الدول في مجال تمويل التعليم الجامعي، وتوصلت إلى نتائج منها: أن التعليم الجامعي الحكومي في مصر يواجه سياسة تقليص الإنفاق؛ حيث أصبح التمويل محدودة ولا يكفي لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتعليم الجامعي، وأنه نادراً ما يحصل على المبالغ التي يحتاجها ما يؤثر على عمله بالكامل، وأن الجامعات التي اعتمدت التبرعات حققت تقدما كبيرا في تحقيق أهدافها، وأوصت بضرورة إيجاد بدائل جديدة للتمويل لمواجهة النقص فيه.

٢ **دراسة أكينيمي (Akinyemi) (٢٠١٣):** هدفت الدراسة البحث في استراتيجيات تمويل التعليم الجامعي النوعي في الدول النامية وإستخدام خبرة الجامعات النيجيرية كدراسة حالة. وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة تمويل الجامعات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

في الدول النامية مشكلة متكررة لها تأثير كارثي على التدريس والبحث العلمي. وأن التمويل غير الكافي للجامعات يعد من الأسباب الرئيسية التي قوضت جودة التعليم الجامعي؛ مما استدعى إعادة النظر إلى التمويل باعتباره شاملاً وتطوير إستراتيجياته حيث بكفاءة وفعالية لتوفير التعليم الجامعي النوعي. ويمكن تسخير الحكومة والأسر والقطاع الخاص والإيرادات المحسنة بكفاءة وفعالية لتوفير التعليم الجامعي النوعي.

٣-**دراسة حماد والبشير (٢٠٠٠):** هدفت الدراسة مقارنة مصادر تمويل التعليم العالي في الدول العربية مع الدول الصناعية، وتوصلت إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم في الدول المتقدمة أعلى منها في الدول العربية، وأوضحت الدراسة أن مصادر التمويل في الدول الصناعية تعتمد على الحكومة، والمؤسسات الصناعية ومصادر خارجية، بينما تعتمد الدول العربية على الحكومة اعتماداً كلياً. وقدمت الدراسة توصيات منها: ضرورة تحويل الجامعات لمراكز إنتاج وتقديم خدمات استشارية، واستغلال أموال الوقف لتمويل التعليم.

٤) **دراسة أنطوان حبيب (٢٠٠٠):** استهدفت الدراسة تحديد مستوى كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية وسبل تحسينه، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن نمو الإنفاق أقل من المعدل المطلوب لتوفير الاحتياجات التعليمية، وأن كفاية التمويل قد تراجعت وأصبحت دون الحدود الوسطى في عدة دول ودون المستوى المطلوب في بقية الدول. ومن أسباب تراجع كفاية التمويل: الاعتماد على التمويل الحكومي والظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها الدول العربية، والتوسع في تقديم التعليم بالمجان رغم زيادة نفقات التعليم العالي، وقدمت بدائل يمكن الإفادة منها في تحسين التمويل واختيار الأنسب لكل دولة.

٥) **دراسة محمد غانم (٢٠٠٠):** هدفت الدراسة إبراز الدور التنموي للجامعات العربية ومشاكل التمويل التي تتعرض لها. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هذه الأهداف، وتوصلت إلى أن أغلب الجامعات العربية تعاني من أزمات تمويلية لاعتمادها بشكل أساسي على التمويل الحكومي والآخذ في التراجع بسبب العجز في ميزانيات الدولة. وأوضحت الدراسة أنه يمكن حل تلك المشاكل باتباع أسلوب الجامعة المنتجة بتحويل الوحدات الأكاديمية إلى وحدات إنتاجية وبحثية، وإنشاء المكاتب الاستشارية العلمية لتقديم البحوث والاستشارات التي تحتاجها الوزارات والمؤسسات الحكومية في مقابل عائد مادي. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في هيكلية إدارة الموارد المالية للجامعات من حيث الإيرادات والنفقات.

ثالثاً: دراسات تناولت الوقف وتمويل التعليم العالي:

١-**دراسة مي حسن**(2014): هدفت الدراسة التعرف على نظام الوقف والإطار المؤسسي للوقف في مصر، وتوضيح أهمية الوقف وإمكانية استخدامه كوسيلة لتمويل قطاع التعليم العالي. وسَعت الدراسة إلى البحث في كيفية إدارة وتفعيل نظام الوقف في مصر، لتحقيق المساهمة في تمويل قطاع التعليم العالي في مصر. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والمنهج الاستنباطي. وتوصلت الدراسة إلى أن تطوير الأدوات المالية والتنظيمات المؤسسية أتاح تعدد صور التمويل من خلال الوقف، والتي يمكن استخدامها لتمويل التعليم العالي. وخلصت الدراسة إلى أن نظام الوقف في مصر يعاني من مشاكل قانونية ومؤسسية تحول دون ازدهاره. واختتمت الدراسة بتقديم سياسات مقترحة لتفعيل نظام الوقف، وتضمنت سياسات تشريعية ومؤسسية وادارية.

٢-**دراسة أحمد سليمان(٢٠١٣):** هدفت الدراسة رصد واقع ومشكلات التعليم الجامعي في مصر، وتتبع نشأة الجامعات الوقفية بتركيا، والدور الذي قامت به الجامعات الوقفية في النهضة العلمية والتربوية بتركيا. وقامت

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الدراسة بتقديم تصور مقترح لعلاج بعض مشكلات التعليم الجامعي المصري في ضوء تحليل تجربة الجامعات الوقفية التركية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي باعتباره المنهج الملائم لهذه الدراسة. وقدمت الدراسة تصور مقترح للإفادة من خبرة الجامعات الوقفية بتركيا لعلاج بعض مشكلات التعليم الجامعي في مصر، وطالبت بضرورة إعادة النظر في فلسفة الجامعة المصرية، والقضاء على البيروقراطية وجمود اللوائح والقوانين، وتحقيق الاستقلال المالي وتوفير التمويل اللازم للجامعات، وتعزيز المشاركة المجتمعية لتمويل التعليم الجامعي، وربط التعليم الجامعي بسوق العمل واحتياجات المجتمع.

٣-**دراسة شيرين مبروك** (2011): استهدفت الدراسة رصد الواقع الحالي لدور الوقف في الاستثمار في التعليم العالي في مصر، وتناول أهم الخبرات العالمية والإقليمية في مجال استثمار الوقف بالتعليم العالي، مع التركيز على دور المؤسسات الخيرية في هذا المجال، وحاولت الدراسة تقديم رؤى مستقبلية لدور الوقف في هذا الاستثمار، وانتهجت الدراسة المنهج الوصفي. وتوصلت الدراسة إلى الحاجة لتبني أسلوب جديد لتمويل مؤسسات التعليم العالي كنظام الوقف الذي يتضمن تحقيق استقلال مادي لمؤسسات التعليم العالي يمكنها من تحقيق أهدافها. وأوصت الدراسة بإنشاء مجلس وقفي لكل مؤسسة لتحقيق أهدافها ويحل مشكلاتها.

الإجراءات المنهجية

نوع البحث: يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تهتم بجمع أوصاف دقيقة وعلمية للظاهرة محل الدراسة، ووصف الوضع الراهن وتفسيره، لعرض صورة دقيقة لملامح الظاهرة التي يهتم الباحث بدراستها، حتى يتيسر فهمها فهماً دقيقاً، ومعرفة العناصر التي تتكون منها، وارتباط بعضها ببعض، ودور كل منها في أداء وظيفتها. وحيث يقوم الباحث بدراسة متعمقة لفهم واقع التعليم الجامعي في مصر والتعرف على التحديات التي تواجهه، والبحث عن سبل مواجهتها في تجارب الدول الأخرى، وإمكانية الاستفادة منها في وضع تصور مقترح لتعظيم دور التعليم العالي في مصر في تحقيق التنمية المستدامة.

منهج البحث: نظراً لطبيعة البحث وموضوعه، اعتمد الباحث أولاً على المنهج التاريخي/ الوصفي لدراسة التعليم الجامعي في مصر؛ لفهم طبيعته وأبعاده والجذور التاريخية للمشكلات التي يعانيها، والتعرف على مدى نجاحه في مواجهة التحديات التي تعترض طريقه. واعتمد الباحث ثانياً على المنهج الوصفي لدراسة هذه الظاهرة في الواقع المعاصر، والتعرف على أسباب ضعف الدور الذي يقوم به التعليم العالي، واستشراف إمكانية استثمار دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

إجراءات البحث: نظراً للطبيعة التاريخية للظاهرة محل البحث؛ اعتمد الباحث في تحصيل المعلومات والبيانات المتعلقة بالظاهرة على المراجع العلمية التي تناولت التعليم العالي في مصر، ولجأ الباحث إلى العديد من الكتب والدراسات المختلفة والمراجع العربية والأجنبية ومطالعة مواقع الانترنت؛ لعرض النشأة والتطور التاريخي للتعليم العالي في مصر، وتحليل واقع التعليم الجامعي المعاصر من جهة، ورصد أهم المشكلات التي يواجهها من جهة أخرى، وبحث سبل الإصلاح والتطوير وتعظيم دوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة ثالثة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

حدود البحث: نظراً لاتساع وتشعّب ظاهرة التعليم فقد اقتصر البحث على الحدود التالية:

الحدود المكانية: اقتصر البحث على مرحلة التعليم الجامعي في مصر، وتسليط الضوء على جامعة القاهرة والأوقاف الخاصة بها .

الحدود الزمانية: التعليم الجامعي في مصر خلال الفترة (٢٠١١ : ٢٠٢٢)،

وعلى هذا الأساس يمكن تقييم تاريخ وواقع نظام التعليم العالي في مصر عبر النقاط التالية:

أولاً: التعليم العالي في مصر النشأة والتطور التاريخي.

ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر.

ثالثاً: نماذج دولية متنوعة لتمويل التعليم العالي.

رابعاً: الوقف الجامعي وتجارب دولية رائدة.

خامسا : الاستثمار في التعليم العالي في مصر.

سادساً: نموذج مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر.

ويوضح الباحث المحاور السابقة على النحو التالي:

أولاً: التعليم العالي في مصر النشأة والتطور التاريخي: ترجع الجذور التاريخية للتعليم العالي في مصر إلى ما يزيد على ألف عام، وتحديداً عندما أنشأ الفاطميون الجامع الأزهر بالقاهرة في عام (٩٧٠ م) ليكون جامعاً للعبادة ومنارة للعلم، ويكون النواة لفكرة الجامعة. واكتسب الأزهر الشريف شهرة واسعة بصفته مركزاً للعلم والعلماء، واجتذب الكثير من طلاب العلم الذين كانوا يدرسون بالمجان؛ خاصة وقد تعهده الخلفاء والأمراء والأثرياء بالتجديد والإصلاح والوقفيات للإنفاق عليه وعلى طلابه. وقد تأثر نظام التعليم في مصر بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، ويمكن تقسيم مراحل التعليم في مصر إلى:

المرحلة الأولى: عصر محمد علي (١٨٠٥-١٨٤٢) : عندما أراد محمد علي بناء دولة حديثة فكر في إنشاء تعليم حديث لتوفير الأطباء والمهندسين والضباط وغيرهم، وبدأ العمل في اتجاهين: أولهما بإنشاء المدارس الابتدائية والثانوية والعالية لتخريج الفنيين والمتخصصين، والثاني: بالاستعانة بالعلماء واستقدام الأساتذة الأجانب – من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا – إلى مصر، وابتعاث الطلبة المصريين للدراسة بأوروبا. وبذلك أرسى محمد علي دعائم نظام التعليم الجامعي في مصر.

المرحلة الثانية: عصر خلفاء محمد علي (١٨٤٢ – ١٨٨٢): بعد انكسار مشروع محمد علي النهضوي تهدم بنيان المشروع التعليمي، فتم إغلاق المدارس وإيقاف البعثات في عصر عباس الأول، ولكن في عصر إسماعيل تم إعادة فتح المدارس وتحديث الأزهر، وإعادة البعثات العلمية لأوروبا، ولكن بسبب الديون جعل الاحتلال البريطاني التعليم العالي قاصراً على الرأسماليين.

المرحلة الثالثة: الاحتلال البريطاني (١٨٨٢- ١٩٥٢): ضيق الاحتلال البريطاني الخناق على التعليم لإحكام قبضته على التعليم في مصر، وقلل أعداد الطلاب الملتحقين بالمدارس العليا. ظهرت فكرة تأسيس الجامعة الأهلية (١٩٢٠) وتم إنشاء (الجامعة المصرية) كأول جامعة حكومية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المرحلة الرابعة: عصر الثورة(١٩٥٢-١٩٧٠): تبنت الثورة مبادئ الاشتراكية وتذويب الفوارق الطبقية وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتوفير مجانية التعليم العالي، وتوسعت في إنشاء الكليات والمعاهد العليا؛ لإعداد الفنيين الذين تحتاج إليهم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المرحلة الخامسة: عصر الانفتاح الاقتصادي(١٩٧٠-١٩٩٠): شهدت هذه المرحلة تطبيق الدول النامية سياسات الانفتاح الاقتصادي والتوسع في التعليم الجامعي استجابة لمطالب الجماهير.

المرحلة السادسة: الإصلاح الاقتصادي(١٩٩٠- وحتى الآن): في ظل تداعيات النظام الاقتصادي العالمي انطلقت الدعوات لتطوير التعليم الجامعي الحكومي، وحث رأس المال الخاص لدعم هذا التطوير بإنشاء الجامعات الخاصة، وسمحت الحكومة المصرية بالاستثمار في التعليم الجامعي وإنشاء جامعات خاصة كاستجابة للتحولات العالمية والمحلية. ويوضح الجدول التالي تاريخ نشأة الجامعات الحكومية وبيان بعدد الكليات الموجودة بها.

جدول (١): نشأة الجامعات الحكومية في مصر وكلياتها

م	الجامعة	التأسيس	الكليات		م	الجامعة	التأسيس	الكليات
١	القاهرة	١٩٠٨	٢٠		١٥	بني سويف	٢٠٠٥	٢٨
٢	الإسكندرية	١٩٤٢	٢٢		١٦	كفر الشيخ	٢٠٠٦	١٨
٣	عين شمس	١٩٥٠	١٥		١٧	سوهاج	٢٠٠٦	١٦
٤	أسيوط	١٩٥٧	١٩		١٨	بورسعيد	٢٠١٠	١٣
٥	طنطا	١٩٧٢	١٤		١٩	دمنهور	٢٠١٠	١٢
٦	المنصورة	١٩٧٢	١٨		٢٠	أسوان	٢٠١٢	١٢
٧	الزقازيق	١٩٧٤	١٥		٢١	دمياط	٢٠١٢	١٤
٨	حلوان	١٩٧٥	٢١		٢٢	**مدينة السادات**	٢٠١٣	٩
٩	المنيا	١٩٧٦	٢٠		٢٣	السويس	٢٠١٣	١٤
١٠	المنوفية	١٩٧٦	١٩		٢٤	العريش	٢٠١٦	١١
١١	قناة السويس	١٩٧٦	١٦		٢٥	**الوادي الجديد**	٢٠١٨	٦
١٢	**جنوب الوادي**	١٩٩٥	٢٠		٢٦	مطروح	٢٠١٨	١١
١٣	بنها	٢٠٠٥	١٦		٢٧	الأقصر	٢٠١٩	٨
١٤	الفيوم	٢٠٠٥	١٨					

ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمنظومة التعليم العالي في مصر

لمعرفة الوضع الراهن لابد من تحليل البيئة الداخلية والخارجية للجامعات المصرية؛ حيث يساهم تحليل البيئة الداخلية في رصد جوانب القوة – والتي تتمثل في: الطلب المتنامي على التعليم العالي، وتوافر بنية مؤسسية ملائمة، وموارد بشرية ذات خبرات – ورصد مواطن الضعف – والتي تتمثل في: تقادم الهياكل التنظيمية، وقصور الموارد المالية لمؤسسات التعليم العالي، وضعف الرابط بين التعليم وسوق العمل، وندرة تسويق نتائج البحث العلمي، وندرة نسبة المبعوثين للخارج.

وبتحليل البيئة الخارجية يمكن رصد الفرص المتاحة – والتي تتمثل في تعهد الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي، وتفعيل اتفاقيات الشراكة مع القطاع الخاص والجامعات الأجنبية المرموقة، والطلب المتنامي على الاستثمار في التعليم العالي – ويمكن رصد التحديات المحتملة – والتي تتمثل في الندرة النسبية للموارد، والاعتماد على ميزانية الدولة كمورد أساسي، الحاجة الماسة لإنشاء جامعات جديدة، نزيف العقول وهجرة الكفاءات إلى الخارج.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وبناء على تحليل البيئة الداخلية والخارجية يظهر وبوضوح أن التعليم الجامعي فى مصر يواجه تحديات كبيرة يتمثل فى ضرورة التعامل مع المتغيرات المتلاحقة، وأن التعليم العالي لن ينهض إلا بالاستثمار في موارده البشرية والمادية، وذلك بوضع برامج للتعلم المستمر تتسم بالمرونة والقدرة على تلبية احتياجات المجتمع وتسعى إلى الانفتاح على الثقافات المختلفة والاستفادة منها لتطوير مهارات العنصر البشرى وتحريك طاقات الأفراد الإبداعية بما يسهم في رفع مستوى جودة حياة الأفراد والمجتمع، وأن يتم ذلك في إطار منظومة الجامعة التي تحافظ على الهوية والأصالة، وتعزز العمل وتحمل المسئولية، والحرص على النزاهة والشفافية والخضوع للرقابة والمحاسبة، في سبيل تحقيق الجودة وصولاً إلى التميز والتنافسية.

ثالثاً: نماذج دولية متنوعة لتمويل التعليم العالي

تعتمد أغلب الدول على سياسات تمويلية متنوعة؛ لتخفيف الأعباء الملقاة على عاتق حكوماتها لتمويل التعليم العالي، ومن هذه السياسات: مشاركة الطلاب وبعض الهيئات ومؤسسات الإنتاج في تمويل الجامعات، بجانب تنمية أساليب تمويل الجامعات ذاتيا، وربط التمويل المقدم من الحكومات بمعايير الأداء، أو عمل عقود بين الحكومة والجامعات لحصولها على التمويل اللازم، وهناك أنماط عديدة لتمويل الجامعات منها: التمويل الحكومي المركزي، والتمويل الحكومي المشترك بين الحكومات والمحليات وبعض الهيئات والأفراد في تمويل التمويل الذاتي للتعليم الجامعي، وصناديق الوقف والاستثمارات، وفيما يلي بعض التجارب الدولية في تمويل التعليم العالي.

(١) تمويل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية:

يرتكز تمويل الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية على ثلاثة مصادر رئيسية: مخصصات الحكومة الفيدرالية، والمنح وعقود المنافسة، ومخصصات الحكومات المحلية – الضرائب المحلية المخصصة لتمويل التعليم الجامعي – تبرعات الهيئات المختلفة والرسوم التعليمية وغيرها من مصادر التمويل.[١] وأما الرسوم الطلابية فتختلف من ولاية لأخرى، فتحدد كل ولاية قيمة الرسوم الطلابية بحسب ظروفها الاقتصادية وسياستها التعليمية والتكلفة الفعلية لكل تخصص.[٢] وتقدم الحكومة الفيدرالية برنامجاً للقروض الطلابية لمساعدة الطبقة الوسطى لتوفير مصاريف التعليم العالى، ومنح الطالب فترة سماح لسداد هذه القروض قد تصل إلى عشر سنوات.[٣] وتعد المصادر الخاصة – تبرعات رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية – أحد مصادر تمويل مؤسسات التعليم العالى، ويرتبط الدعم المالى المقدم من الأفراد والهيئات بالولاية على الحالة الاقتصادية بها، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعى، وقدرة وكفاءة الجامعات من جذب الأفراد للتبرع.[٤] ولكن بسبب عدم كفاية الاعتمادات الحكومية المخصصة لتمويل لتعليم العالى، وعدم ضمان استمرارية مصادر التمويل الأخرى، يعتبر الوقف مصدر هام تعتمد عليه أغلب الجامعات لتغطية جزء كبير من نفقاتها التعليم، ولذلك ينتشر نظام الوقف بقوة في الجامعات الأمريكية، فتحتل جامعة (هارفارد) المرتبة الأولى على مستوى العالم، تليها جامعة (يال) ثم جامعتا (برنستون) و(تكساس) ثم معهد

[1]) Kenen , M., Daivd; the impact of reaganomics on state financing of public higher education, E.D.A university of Massachusetts, diss, abs., int., vol 55, No. 3 A,1994, p 481.

[2]) Heller, Donald, E; Access to public higher education 1976 to 1994: new evidence from an analysis of the states (higher education, tuition, financial aid, ED.A., Harvard university, Diss, abs., int., vol. 57, No. 5, 1997, p. 1611.

[٣]) مارك براى، تمويل التعليم العالى الأنماط والاتجاهات والاختبارات، مجلة مستقبليات، ج٣٠، ع ١١٥، اليونسكو، ٢٠٠١، ص ٤٦

[4]) Higham; J.R.; Russil; Explaining trends in interstate higher education finance: 1977 to 1996 ph.D., illinons-state-university, Diss, Abs., int., vol 58, No.3 A ,1997, p.2559

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

(ماساتشوستس) التقني. وتزداد فرص التمويل بزيادة عدد كراسي البحث العلمي، ويساهم مجال التخصص في جذب المزيد من التمويل.

(٢) تمويل الجامعات في بريطانيا:

يعتبر التعليم في بريطانيا خدمة وطنية تدار محليا، وتعد اللامركزية من أهم سمات النظام التعليمي، وتتحمل السلطات المحلية المسئولية كاملة في تمويل التعليم وإدارته، وتتكفل هذه السلطات المحلية حوالي (٤٠%) من نفقات التعليم بجميع مراحله. وتقع مسئولية تمويل التعليم في بريطانيا على عاتق الحكومة المركزية التي تقدم منحاً مالية للجامعات البريطانية – بعد صدور قانون الإصلاح التعليمى (١٩٨٧) وتم إنشاء مجلس تمويل التعليم العالى ليقوم بمهام التأكد من سلامة استثمار أموال دافعى الضرائب لتعود بالنفع على المجتمع، وعدالة توزيع الأموال المرصودة لتمويل مؤسسات التعليم الجامعى فى بريطانيا، ووضع آليات وأساليب إضافية لتمويل الجامعات والعمل على استقلالها إدارياً وماليا، لزيادة قدراتها فى مواجهة العجز المتزايد فى الموارد المالية المخصصة للجامعات من الحكومة المركزية. ووضع مجلس تمويل التعليم الجامعى البريطاني آليات لاستقلال الجامعات مالياً، وتحديد المخصصات المالية الحكومية المقدمة سنوياً، والعمل على زيادة الرسوم الدراسية بالجامعات. وفي عام (١٩٩٥) تم تأسيس شركة حكومية لتقديم القروض للطلاب ومساعدتهم على مواصلة التعليم العالى، ووضعت شروطاً ميسرة لسداد القرض – فلا يطلب من الطالب سداد الديون إلا بعد تخرجه وحصوله على عمل يدر عليه دخلاً ثابتاً.[١] ولكن نظراً لأن الرسوم الدراسية تعد المصدر الثاني لتمويل التعليم العالي، أصدرت الحكومة البريطانية تشريعا (١٩٩٩) يدعو الطلبة الجدد للمشاركة في هذه الرسوم الدراسية، مع مراعاة إعفاء طلاب الأسر الفقيرة من سداد هذه المصروفات. وبالإضافة لمشاركة القطاع الخاص في تمويل التعليم العالي، تساهم العقود البحثية والاستشارات العلمية والهندسية والأوقاف بجزء من الإيرادات لتمويل التعليم العالي. ومن أهم الجامعات البريطانية: جامعة (أكسفورد) وجامعة (كمبردج) وجامعة (لانكشير).

(٣) تمويل الجامعات في ألمانيا

تعد إدارة وتمويل التعليم العالى الألمانى مسئولية مشتركة بين الحكومة الاتحادية والولايات الألمانية، خاصة وقد حدد الدستور الألمانى مسئولية الحكومة الاتحادية فى وضع المبادئ العامة للتعليم العالي، وترك لكل ولاية مسئولية التنفيذ – لهذه السياسة وتلك المبادئ وتقديم الخدمات التعليمية داخل حدودها – وفقاً لظروفها الإقليمية وتمشياً مع المطالب والحاجات المحلية. (٢) وتعتبر الولايات الألمانية المصدر الرئيسى لتمويل مؤسسات التعليم العالى الحكومية في ألمانيا، فالولايات الألمانية هى التى تمد مؤسسات التعليم العالى بالتمويل اللازم، والولايات – من خلال الوزارات المعنية بها– هي المسئولة بصفة رئيسية عن تقرير كيفية توزيع الاعتمادات المالية بشكل عادل على مؤسسات التعليم العالى المختلفة تبعاً لاحتياجات كل مؤسسة، إذ تبلغ مؤسسات التعليم العالى سلطات الولاية باحتياجاتها المالية فى شكلة لتقدير للموازنة، لإدراجها ضمن الميزانية المقترحة لوزارات الولاية المختصة بالتعليم العالي.(٣) هذا وتساهم الحكومة الفيدرالية بنسبة كبيرة فى تمويل التعليم العالي بإنشاء وتشييد الأبنية التعليمية الجديدة، وبتقديم المساعدات

[١]) محمد حافظ هندواى، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامع فى مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، عدد ٣٤، يوليو ٢٠٠٠، ص ٧١ .

[2]) Ellger - Ruttgardtis : Country Briefing , special Education in Germany . European journal of special Needs Education. vol. 10, No. 1. 1996. p. 77.

[3]) Karpen , U.: Organization and Procedures for funding higher education in the Federal Republic of Germany. Higher Education in Europe, volx.No. 1, pp. 297 – 304.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المالية المقدمة لطلاب التعليم العالي. وأما المصدر الثالث لتمويل التعليم العالي فيتمثل في المؤسسات الاقتصادية والهيئات المعنية بالبحوث في تمويل التعليم العالي (جمعية البحوث الألمانية).

(٤) تمويل الجامعات في الأردن:

تعتمد الجامعات الحكومية الأردنية على التمويل الحكومي، والتمويل الذاتي والإيرادات الذاتية والمنح والمساعدات والهبات والقروض، وذلك على النحو التالي:

التمويل الحكومي: ويأتي من الضرائب والرسوم الجمركية، ورسوم تراخيص المهن، ويتم توزيع تلك الإيرادات بين الجامعات بموجب معايير متفق عليها في مجلس التعليم العالي. وتتمتع الجامعات الحكومية بالإعفاءات والتسهيلات التي تتمتع بها الوزارات والدوائر الحكومية.

التمويل الذاتي (الرسوم الدراسية): شهدت الإيرادات الواردة من الرسوم الدراسية ارتفاعا تدريجيا بسبب زيادة رسوم الساعات المعتمدة في الدراسات العليا، وبرامج الدراسات الموازية.

الإيرادات الذاتية: ومصدرها ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة، والمتمثلة في صناديق الاستثمار واستثمارات مرافق الجامعات والخدمات المجتمعية. ويعول على هذا المصدر لسد العجز في الموازنات السنوية وذلك تفعيلا لما يسمى بالجامعة المنتجة،.

المنح والتبرعات والهبات: وتعد من المصادر المهمة لمستقبل تمويل التعليم الجامعي، ويمكن تعزيزه ببذل الجامعة المزيد من الجهد لجذب الجهات المتبرعة والمانحة في الداخل والخارج.

الاقتراض: لجأت الجامعات الحكومية إلى الاقتراض لسد الثغرات في الموازنات الرأسمالية.

(٥) تمويل الجامعات في السعودية: وضعت المملكة العربية السعودية بعض الآليات التعليمية والتنظيمية لتعبئة موارد مالية إضافية من خارج المنظومة الحكومية، منها:

صندوق التعليم العالي: توضع فيه مصروفات الطلاب المقصرين في أدائهم الدراسي، ويتولى الصندوق دراسة التوسع في عوائد الاستثمارات، والاستفادة منها في تمويل التعليم.

التمويل الذاتي للجامعات: ويشتمل على برامج التعليم المدفوعة، والتعليم الموازي، والخدمات الاستشارية، والكراسي العلمية، والوقف الجامعي.

برامج التعليم المدفوعة: ومنها برامج التعليم عن بعد وبرامج الانتساب، وهذه البرامج تغطي مراحل التعليم المختلفة – البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.

التعليم الموازي: ويعد من مصادر التمويل الجامعي حيث يتحمل الطلاب تكلفة التسجيل في هذه البرامج على نفاقتهم الشخصية لأنه جعل التعليم العالي متاحاً لجميع أفراد المجتمع.

الخدمات الاستشارية: تبنت العديد من مؤسسات التعليم العالي في السعودية مفهوم الجامعة المنتجة، حيث تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات بتقديم الاستشارات لصالح القطاعين العام والخاص، وإعارة أعضاء هيئة التدريس إلى القطاعين العام والخاص.

الكراسي العلمية: وهي من الأنماط الحديثة لتمويل التعليم العالي الحكومي، حيث يتم تخصيص كرسي لدعم الأبحاث العلمية في مجال محدد من التخصصات التي تقدمها الجامعة على أن يكون التمويل من مؤسسات القطاع العام ورجال الأعمال مقابل حصول الممول على شهادة وكتابة اسمه في مكان بارز في الجامعة. وبهذه الطريقة يمكن المساهمة في دعم الأبحاث والأنشطة العلمية المتخصصة واقع الإنفاق على التعليم والبحث العلمي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الأوقاف الجامعية: تلعب دورا هاما في تمويل التعليم على مستوى العالم؛ لأنها إحدى سبل مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتعتبر تجربة (جامعة الملك سعود) و(جامعة الملك فهد للبترول والمعادن) من أبرز الأوقاف التعليمية، ومن أوقاف خاصة بـجامعة (الملك عبد العزيز) و(الجامعة الإسلامية) بالمدينة المنورة.

(٦) تمويل الجامعات في مصر:

تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في مصر ما بين مصادر أساسية يتم الاعتماد عليها بصورة رئيسية – كالتمويل الحكومي ورسوم الطلاب الدراسية –ومصادر أخرى ثانوية، بعضها داخلية – كالتبرعات الأهلية والجهود الذاتية من الأفراد – والأخرى خارجية – كالمنح الدراسية والهبات والإعانات والقروض المقدمة من بعض الدول والهيئات أو الأفراد للتعليم الجامعي.[١] ولكن بسبب ضآلة الموارد المالية الحكومية، بدأت الجامعات المصرية في البحث عن بدائل جديدة لتمويل التعليم العالي، والتي تمثلت في الجهود الذاتية والتبرعات الأهلية من الهيئات والأفراد القادرين ورجال الأعمال للمساهمة في تمويل التعليم الجامعي.

المنح الدراسية: في الوقت الذي تحرص فيه جامعات الدول النامية على الحصول على منح دراسية من الدول المتقدمة سعياً وراء الاستفادة العلمية والفنية ولتخفيف الأعباء المالية، في الوقت نفسه تحرص جامعات الدول المتقدمة على منح جامعات الدول النامية المنح الدراسية بحجة تعزيز التعاون والتبادل الثقافي، وإن كانت الأهداف غير المعلنة هي استقطاب المتميزين والاستفادة منها.

القروض: بعد تلاشي النظرة القديمة للتعليم على أنه مجرد خدمة استهلاكية تستنزف الموارد، وحلت محلها النظرة المعاصرة للتعليم باعتباره استثمار في رأس المال البشري، ويحتاج التمويل اللازم لتحقيق العوائد طويل المدي، أصبح الاعتماد على القروض لتمويل مشروعاته التعليمية من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي.

المعونات الأجنبية: تتلقى معظم الدول النامية إعانات من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية لدعم التعليم الجامعي بها، وقد تكون هذه المعونات منحاً لا ترد، أو قروضاً ميسرة، ويتم استخدامها في إنشاء المباني الجامعية وتزويدها بالتجهيزات والمعامل والأدوات اللازمة.

تتعدد الهيئات والمؤسسات الخارجية التي تقدم مساعدات للتعليم العالي، والتي من أشهرها " البنك الدولي" والذي يعد أكبر مصدر خارجي لتمويل التعليم الجامعي في الدول النامية و"منظمة اليونسكو" التي تقدم المساعدات المالية والفنية، وتساعد في تنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية الدولية، و"هيئة المعونة الأمريكية" و"مؤسسة كارنيجي" الأمريكية و"هيئة فورد" وبالرغم من أهمية دور مصادر التمويل الخارجية في تمويل التعليم الجامعي إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من جملة الإنفاق على التعليم الجامعي في مصر.

رابعاً: تجارب دولية رائدة مع الوقف الجامعي:

لاشك أن الجامعات التي تمتلك أوقافاً – إذا ما أحسنت إدارتها واستثمار مواردها – يمكنها بسهولة توفير موارد مالية تتسم بالثبات والاستمرارية يمكن الاعتماد عليها لتوفير نفقات منظومة التعليم الجامعي، بما يمكنها من تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية للجامعة. وفيما يلي نتناول تجارب بعض الدول – كالولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية – والتي تعتمد على الوقف التعليمي وعوائد وقفياتها وأصولها الاستثمارية، والمنح والهبات المقدمة من أفراد وجمعيات ومؤسسات اجتماعية وشركات وجهات حكومية لتمويل التعليم العالي وتأمين استقلالية المؤسسة

[١]) ممدوح الصدفي وآخرون، " تمويل التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية مرجع سبق ذكره، ص ١٩١

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الجامعية، ودعم الأنشطة والبرامج البحثية، وتقديم المنح الدراسية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وصيانة وتطوير المرافق والأبنية الجامعية.

(١) تجربة الوقف الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية

تنتشر ثقافة التبرع في المجتمع الأمريكي، ويدعم تلك الثقافة البيئة القانونية والتشريعية التي تحفز على التبرع بمنح الإعفاءات الضريبية. ويرتبط بثقافة التبرع ثقافة الوقف، والتي تسري من خلال المنظمات غير الحكومية التي تدير أوقافا لها لتزيد من إيراداتها السنوية. ويتم توجيه بعض تلك التبرعات إلى قطاع التعليم ومؤسساته التعليمية، وتشتهر كثير من الجامعات الأمريكية بأوقافها التعليمية، كما يشهد العالم بتفوق الجامعات الأمريكية في مجال الأوقاف التعليميّة وتنافسها على حجم الأوقاف وقوّة استثمارها، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصدارة في تمويل التعليم العالي عن طريق الأوقاف، وبلغ حجم وقفيات جامعة (هارفارد) عام **(2021)** حوالي **(53.1)** مليار دولار، وحجم وقفيات جامعة (يال) (٤٢.٩) مليار دولار، وبلغت قيمة وقفيات جامعة (ستانفورد) (٣٧.٨) مليار دولار، وأما قيمة وقفيات جامعة (برنستون) فبلغت حوالي (٣٧.٧) مليار دولار، وأما وقفيات معهد (ماساتشوستس التقني) فبلغت حوالي (٢٧.٧) مليار دولار.[1]

المؤسسات الخيرية الخاصة بالولايات المتحدة:

يعتمد تمويل المؤسسات الخيرية الخاصة بالولايات المتحدة على الأوقاف، وفيما يلي ثلاثة من أكبر المؤسسات الخيرية الأمريكية وإسهامهم في تمويل التعليم:

(أ) ***مؤسسة بيل وميلندا جيتس*** **(Bill & Melinda Gates Foundation)** : وهي الأولى بين المؤسسات الخيرية الأمريكية من حيث حجم الأصول، والأولى من حيث تقديم المنح لتمويل التعليم العالي عام (٢٠١١). ونشأت تلك المؤسسة في عام (٢٠٠٢) وفي (٢٠٠٦) قرر الأمناء تقسيم المؤسسة إلى كيانين قانونيين، الأول: (مؤسسة بيل وميلندا جيتس) وهو المسئول عن تقديم المنح والقيام بنشاطات المؤسسة؛ والثاني: (الأمانة الوقفية لأصول مؤسسة بيل وميلندا جيتس) وهي المسئولة عن إدارة الأصول الوقفية للمؤسسة، ومن عوائد استثمار تلك الأصول تقوم الأمانة الوقفية بتمويل المؤسسة، ويذهب جزء من منح المؤسسة لصالح تمويل التعليم، من خلال تمويل عدة برامج منها ما يساعد في دعم وتأهيل المدرسين ودعم المدارس العامة، وكذلك تمويل طلبة الجامعات.

(ب) ***وقفية ديـــوك*** **(The Duke Endowment)**: وهي من أكبر المؤسسات الخيرية الأمريكية، واحتلت المرتبة الثانية من حيث تقديم المنح لتمويل التعليم العالي عام (٢٠١١) وقد تأسست وقفية (ديوك) عام (١٩٢٤) بوقفية من السيد (جيمز ديوك) وقد أنفقت الوقفية منذ إنشائها حوالي (٣ مليار) دولار، وذلك في شكل منح لخدمة أهدافها التي اختارها الواقف وهي: التعليم العالي، والرعاية الصحية، ورعاية الأطفال، ودعم الكنائس الريفية. ويحصل مجال التعليم العالي على نسبة (٤٣%) من إجمالي المنح التي تقدمها المؤسسة، بحسب ما حدده الواقف في وثيقة وقفه. والوقفية مسجلة قانونا تحت تصنيف (المؤسسات الخيرية الخاصة) وتدير أوقافها منظمة متخصصة في الاستثمار، وفي مجال التعليم العالي تقوم الوقفية بتوفير المنح، وتمويل كراسي الأستاذية والوقفية، وتمويل المشاريع الرأسمالية للجامعات، والتركيز على أربع جامعات تقوم الوقفية بتمويلهم، وهي: (جامعة ديوك) و(جامعة جونسون سميث) و(جامعة فرمان) و(كلية دافيدسون).

[1] List of colleges and universities in the United States by endowment – Wikipedia

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

(جـ) *مؤسسة فـورد*:(Ford Foundation) : وهي من أكبر المؤسسات الخيرية الأمريكية، كان ترتيبها الثالث عام (٢٠١١) من حيث حجم الأصول، وتعمل مؤسسة فورد داخل وخارج الولايات المتحدة في العديد من دول العالم. وبخلاف تقديمها للمنح لمنظمات أمريكية، فهي تقدم منحا لمنظمات تقع في دول أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، وآسيا، والشرق الأوسط حيث يقع مكتبها الإقليمي في مصر. نشأت مؤسسة فورد عام (١٩٣٦) ونص الميثاق التأسيسي للمؤسسة على استخدام مواردها في الأغراض العلمية والتعليمية والخيرية من أجل رفاهة المجتمع. وتعمل المؤسسة من خلال برامج أساسية: برنامج اقتصادي يهدف لخفض الفقر، وآخر يعمل على تقوية دعائم الديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان، وثالث يهدف لتوفير فرص تعليمية أكثر مساواة، ودعم حرية التعبير عن الرأي. وقد تخصصت مؤسسة فورد في تمويل الجامعات والبحث العلمي.

(٢) الصناديق الوقفية وأوقاف الجامعات: يمتع الوقف في قطاع التعليم العالي في الولايات المتحدة بتاريخ طويل، خاصة وأن العديد من الجامعات الأمريكية قد أنشئت من خلال أوقاف أوقفت لها، وسميت الجامعة بعد ذلك باسم المتبرع الرئيسي لها؛ مثل: (جامعة ييل) و(جامعة ستانفورد) وما زالت الجامعات الأمريكية تعتمد على عوائد استثمارات الأوقاف كأحد مصادر دخلها. ويشكل الدعم الحكومي الجزء الأكبر من إيرادات مؤسسات التعليم العالي الحكومية. ومن أشهرها نماذج الوقف الجامعي:

(أ) أوقاف جامعة هارفارد (Harvard University): تعد جامعة هارفارد من أقدم مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية، وتضم جامعة هارفارد عدة كليات، وتعتبر المكتبة الرئيسية للجامعة من أعرق وأثرى مكتبات العالم إذ تضم حوالي (٨٠) مكتبة فرعية وتحتوي (١٥.٩) مليون مجلد. وتعتبر جامعة هارفارد من أكبر جامعات العالم امتلاكا للأوقاف، ويدير أوقاف الجامعة وأصولها شركة (شركة هارفارد لإدارة الأصول) والتي أسستها الجامعة لدعم الجامعة واستثمار أصولها المالية لتوفير التمويل طويل الأجل لتطوير الأهداف التعليمية والبحثية للجامعة.[١] وبلغ حجم وقفيات الجامعة للسنة المالية (٢٠٢١) فقد (هارفارد) حوالي **(53.1)** مليار دولار.[٢]

(ب) أوقاف جامعة ييل (Yale University): تعد (جامعة ييل) ثالث أقدم جامعة في الولايات المتحدة، وتأسست عام (١٩٢٩). وتعتمد الجامعة بشكل كبير في تمويلها على إيرادات أوقافها، لكنها تختلف عن (جامعة هارفارد) في طريقة إدارة تلك الأوقاف. ففي حين أسست (جامعة هارفارد) شركة مستقلة لإدارة أوقافها، تعهدت (جامعة ييل) بإدارة أوقافها إلى مكتب استثمارات خاص بالجامعة، وتنقسم أوقاف الجامعة إلى نوعين: الأول عبارة عن منح تلقتها الجامعة من المتبرعين في صورة أوقاف لأغراض معينة، والثاني أموال تملكها الجامعة ولكنها اختارت وقفها واستثمارها.

(جـ) أوقاف جامعة ستانفورد (Stanford University) : تأتي جامعة ستانفورد الخامسة في الترتيب ضمن أكبر الجامعات الأمريكية امتلاكا للأوقاف، وأنشأت عائلة (ستانفورد) تلك الجامعة عام (١٩١١) وفي عام (١٩١٩) أنشأت الجامعة (شركة ستانفورد) لإدارة أصول الجامعة وأوقافها. وتعتبر الشركة قسما من أقسام الجامعة، يشرف عليها مجلس إدارة يعينه مجلس أمناء الجامعة. وتهدف الشركة إلى توفير أساس مالي قوي لدعم رسالة الجامعة التعليمية والتدريسية والبحثية.

---

[١] عبد الوهاب السعدون، هل يتم توظيف" الوقف "للارتقاء بأداء الجامعات الوطنية الالكترونية الاقتصادية عدد (٥٦)، (٢٠٠٩)

[2] Financial Overview | Financial Administration (harvard.edu) Is the Waqf being used to improve the performance of national universities? | Al , Yiya (aleqt.com)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

(٢) تجربة الوقف الجامعي في المملكة العربية السعودية

تعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في استخدام الوقف بصوره المتنوعة – الكراسي العلمية والصناديق الوقفية والأوقاف الجامعية – لتمويل جامعاتها، وبيان ذلك كما يلي"

(أ) الكراسي العلمية الوقفية: تنتشر الكراسي العلمية الوقفية في جامعات المملكة، وقرابة نصف الجامعات الحكومية تحتوي ضمن برامجها التعليمية برنامجا للكراسي العلمية، وتتنوع مصادر إيرادات الكراسي البحثية من جامعة لأخرى، فتشمل التبرعات والوصايا والهبات والأوقاف المقدمة للكراسي، وما تم رصده لتمويل الكراسي من ميزانية الجامعة وأوقافها التمويل السنوي المقدم من المؤسسات والأفراد الداعمة للكراسي، وإيرادات الكراسي من الأنشطة العلمية التي تقوم بها.[١]

(ب) الصناديق الوقفية: وتهدف الصناديق الوقفية إلى تنويع الموارد المالية للجامعة لدعم برامجها العلمية والبحثية، وتوفير ضمان لاستمرار تقديم الجامعة لخدماتها بجودة عالية. [٢] لا تنتشر الصناديق الوقفية بشكل كبير في الجامعات السعودية، ولكن يوجد نموذج صندوق دعم البحوث والبرامج التعليمية بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. تحرص إدارة الصندوق على استثمار الصندوق للأصول التابعة له ويستخدم العائد من الصندوق في تمويل البحوث العلمية وبرامج الإبداع والابتكار، واستقطاب أساتذة معروفين عالميا في تخصصاتهم، وتمويل بعض البرامج العلمية، والصرف على مكتبة الجامعة والمراجع البحثية.[٣]

(جـ) الأوقاف الجامعية: أتاح نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالسعودية إمكانية قبول الجامعة للأوقاف، وحدد إيرادات الجامعة بالبنود التالية: الاعتمادات المخصصة في ميزانية الدولة، والتبرعات والمنح والوصايا والأوقاف، وريع أملاك الجامعة وما ينتج عن التصرف فيها، أي إيرادات تنتج عن القيام بمشاريع البحوث والخدمات العلمية للغير.[٤] ومن أمثلة الوقف الجامعي: وقف جامعة الملك عبد العزيز، ووقف جامعة الملك سعود، وأوقاف الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ووقف جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية.

(٣) تجربة الوقف الجامعي في مصر

يعد دور الأوقاف في تمويل الجامعات في مصر دوراً محدوداً للغاية، وذلك نتيجة للقوانين الخاصة بالوقف، والتي تحد من إقبال الناس على الإيقاف، وتحول دون إدارة الجامعة لأوقافها، إلا بإذن من وزير الأوقاف، ووفقا لإرادته. ورغم الدور الكبير الذي كانت تلعبه الأوقاف في تمويل التعليم العالي المصري حتى منتصف القرن العشرين، من خلال جامعة الأزهر وجامعة القاهرة، هناك ثلاث تجارب معاصرة لأوقاف الجامعات المصرية، هي أوقاف الفنجري المخصصة لجامعة (القاهرة، والأزهر)، وأوقاف الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وتجربة الوقف التعليمي بـ (تفهنا الأشراف):

(أ) أوقاف جامعة القاهرة: لم تتلق الجامعة المصرية (جامعة القاهرة) منذ تحولها لجامعة حكومية سوى وقفيات معدودة؛ ولكن الجهود الأهلية المشاركة في دعم التعليم بالجامعة لم تنقطع، وإن لم تندرج قانونا تحت وصف "الوقف"، ففي أواخر القرن العشرين قام بعض الناس – وخاصة الأساتذة بالجامعة وعائلاتهم – برصد مبالغ مالية لينفق من

١) جامعة الملك سعود، برنامج كراسي البحث، متاح على الرابط التالي (http://chairs.ksu.edu.sa)
٢) جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وقف الجامعة. (http://www3.kfupm.edu.sa/kfupmfund)
٣) كوثر عصام وعبد الله العمراني، دور الوقف في دعم التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لحلقة عمل حول دور الوقف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية (٢٠١١).
٤) مجلس التعليم العالي السعودي (٢٠٠٧) نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، ط ثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

عائدها على جوائز سنوية لتشجيع الطلبة، وبإنشاء بعض المباني أو تجهيز عدد من قاعات الجامعة، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية للطلاب.[١] ومن أهم أشكال الأوقاف التي تلقتها الجامعة في العقود الأخيرة، وقفيات المستشار محمد شوقي الفنجري، وقد أوقف المستشار الفنجري ثلاث وقفيات للجامعة، أولها وقفية بقيمة (مليون جنيه) لصالح الطلبة المحتاجين والمتفوقين في بعض كليات جامعة القاهرة، والوقفية الثانية بقيمة (٧٥٠ ألف جنيه) لصالح جوائز سنوية تقدم لأفضل دراسات نظرية وتطبيقية لمواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقديم الحلول المناسبة لها، وثالث تلك الوقفيات بقيمة (٥٣ ألف جنيه) يخصص عائدها لصالح المحتاجين من الطلبة غير الأوائل، ممن يتعرضون لظروف خاصة تستوجب مساعدتهم.[٢] هذا ولا تؤثر الأوقاف حاليا بشكل كبير في مصادر تمويل جامعة القاهرة، والتي تعتمد بشكل أساسي على التمويل الحكومي بوصفها جامعة حكومية، ولكن الجامعة باستطاعتها زيادة مساهمة الأوقاف في تمويلها من خلال استثمار أموال التبرعات والهبات التي تحصل عليها الجامعة في مشروعات تعليمية أو خدمية تزيد من موارد الجامعة دون توصيف ذلك قانونا تحت بند "الوقف"، إلى أن يتم تغيير قانون الأوقاف.

(ب) أوقاف جامعة الأزهر: بعد إنشاء الجامع الأزهر أراد الخليفة الفاطمي الحاكم بأمر الله تدبير مورد مالي ثابت للجامع، فأوقف عليه بعض الأراضي الزراعية والعقارات لينفق عليه من ريعها، ومنذ ذلك الحين توالت الأوقاف على الأزهر من الحكام والأفراد.[٣] وفي عهد محمد، وفي إطار سياسته العامة لتعبئة موارد الدولة لخدمة أهدافه ومشروعاته، قام بالاستيلاء على أوقاف الأزهر وأخضعها للإدارة الحكومية، ونظراً لأن محمد علي لم يقدم على إلغاء نظام الوقف، قام الأهالي بإتباع سياسة مقابلة لسياسة الدولة إزاء الأزهر الشريف، فهموا بإنشاء أوقاف جديدة للأزهر بدلا من التي استولى عليها محمد علي، وقد ازدهرت عملية الإيقاف على الأزهر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين حتى أضحى أكبر مؤسسة وقفية في مصر، وبلغ إجمالي عدد الوقفيات الخاصة بالأزهر (١٩٠) وقفية.[٤] ولكن بعد ثورة يوليو، وفي ظل الاتجاه نحو مركزية الدولة، تولت وزارة الأوقاف النظارة على جميع الأوقاف – وتم مصادرة أوقاف الأزهر بالكامل، ولم يتبق للأزهر سوى وقف واحد وهو وقف المستشار محمد شوقي الفنجري[٥] ولا شك أن استيلاء الدولة على أوقاف الأزهر أدى إلى طمس معالم الأوقاف، واعتبارها في ذمة أملاك الدولة، وصار الأزهر يحصل على إيرادات من ميزانية الدولة، وأصبحت على سبيل الإعانة من الحكومة.[٦]

(ج) أوقاف الجامعة الأمريكية بالقاهرة: تحرص الجامعة الأمريكية بالقاهرة على استخدام الأوقاف كمصدر من مصادر تمويلها، ويقوم بإدارة أوقافها مدير الاستثمار التابع للجامعة، والذي يباشر عمله من مكتب الجامعة بمدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشير إلى أهمية عوائد الأوقاف في تمويل الجامعة. وتدير الجامعة الأمريكية أكثر من مائة صندوق وقفي، وذلك من خلال دمج أموال تلك الصناديق واستثمارها مجتمعة، والإنفاق من عائدها

[١] إبراهيم البيومي غانم، تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة. مجلة أوقاف، ٢٠، ١٣ – ٤٥. (٢٠١١)
[٢] نظّارة مشيخة وجامعة الأزهر، (٢٠٠٤) وقف الفنجري للإعجاز العلمي في القرآن والسنة (٢٠١٤)
[٣] المرسي السيد حجازي، الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي: تجارب ودروس مستفادة، ورقة مقدمة لحلقة عمل حول دور الوقف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية (٢٠١١).
[٤] إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر، دار الشروق، القاهرة، (١٩٩٨).
[٥] نظّارة مشيخة وجامعة الأزهر، (٢٠٠٤) ، وقف الفنجري للإعجاز العلمي في القرآن والسنة (٢٠١٤)
[٦] إبراهيم البيومي غانم، الأوقاف والسياسة في مصر. دار الشروق، القاهرة، (١٩٩٨).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

على مصارف الصناديق المختلفة، وفقا لقواعد الصرف الخاصة بالجامعة ويوجد بالجامعة عشرة كراسي أستاذية تمولها الأوقاف، مما يتيح للجامعة توظيف أساتذة وباحثين متميزين في المجالات العلمية المختلفة التي تمولها الكراسي، ويوجد أربعة كراسي أستاذية للأساتذة الزائرين المتميزين، ويقوم برنامج "الأستاذ الزائر المميز" باستقطاب العلماء المتميزين والكتاب لتقديم محاضرات وورش عمل. وتضع الجامعة بعض القيود على قبولها للمنح، فتشترط أن تكون متسقة مع رسالة الجامعة وأهدافها، وأولوياتها التمويلية، ولا تقبل الجامعة المنح المشروطة التي يصعب إدارتها، أو التي تخرج أهدافها عن إطار رسالة الجامعة، ولا تقبل الجامعة أي دعم مادي من الأحزاب السياسية أو المنظمات الدينية. وتشجع الجامعة طلابها والعاملين فيها على التبرع، فتشجع طلبة الصف الأخير على التبرع للجامعة قبل تخرجهم.[١]

لاشك أن نجاح تجارب أوقاف الجامعات إنما جاء من استغلال استثناءات قانون الوقف – كأوقاف الفنجري – أو الخروج خارج إطار هذا القانون – كما فعلت الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإذا توفرت الإرادة المجتمعية والسياسية لإحياء الوقف وتفعيل استخدامه في تمويل الجامعات، فإن ذلك يتطلب تغييرات قانونية تشجع الأفراد على الإيقاف ،وتسمح للجامعات بإدارة أوقافها بنفسها دون الاضطرار للجوء إلى وزارة الأوقاف أو جهات خارجية.

خامسا :الاستثمار في التعليم العالي بمصر

أشارت تقارير البنك الدولي إلى أهمية الدور الذي يؤديه التعليم في تنمية الموارد البشرية وإعدادها وتطويرها وتأهيلها؛ خاصة وأن رأس المال البشري بما يمتلكه من قدرات وإمكانات هو أكثر رؤوس الأموال عطاء وإنتاجية، ومساهمة في زيادة معدلات النمو الاقتصادي. ولهذا أدركت الدول المتقدمة أهمية الاستثمار في التعليم العالي – باعتباره استثماراً في رأس المال البشري – وأنه لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي؛ فالتعليم العالي يعد من الأدوات الأساسية التي تسهم في تكوين المجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل، ويستهدف تخريج الكوادر البشرية المؤهلة التي تحتاجها الدولة؛ لتحقيق أفضل استغلال للثروات والموارد والإمكانات المتاحة وتحسين نوعية الحياة الإنسانية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا كان الاستثمار في رأس المال البشري من أنجح الاستثمارات؛ لارتباط ذلك الاستثمار بمجموعة من المكاسب والعوائد الشخصية والاجتماعية التي تجعل دوره أساسيا في تحقيق الأهداف المختلفة للتنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وهو جوهر عملية التنمية المستدامة، وأحد المقومات الأساسية لبناء المجتمع. ولذلك كله أولته الدول المتقدمة والنامية اهتماماً كبيراً، وذللت له كل الصعاب التي تحول دون الارتقاء به علمياً وفكرياً وثقافياً، وسخرت له كل الإمكانات لأنه لا سبيل لتحقيق التنمية إلا بالاستثمار في الرأس مال البشري وإعداده وتأهيله بالتعليم والتدريب؛ حيث يساهم التعليم في تنمية الإنسان وصقل مهاراته.

سادساً: التصور المقترح لتمويل التعليم الجامعي في مصر

تجربة الوقف التعليمي بقرية تفهنا الأشراف:

في عام (١٩٨٢) قام أبناء قرية تفهنا الأشراف – التابعة لمركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية – بمبادرة لتفعيل أموال الزكاة والأوقاف للقضاء على الفقر والبطالة ونشر التعليم، وفي سبيل تحقيق ذلك أنشأ بعض شباب القرية شركة تجارية، وأوقفوا جزءا من ريعها لصالح وجوه الخير، ومع ازدهار نشاط الشركة، قاموا بزيادة الجزء الموقوف حتى أصبحت الشركة كلها وقفا لأعمال الخير والبر. وتم تخصيص جزء من الوقف لإنشاء معاهد أزهرية على مستوى

[1] American University in Cairo: (http://www.aucegypt.edu) Retrieved January 2014.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الجمهورية. ومع زيادة عوائد الأوقاف المخصصة للأزهر، قاموا بإنشاء أربع كليات تابعة لجامعة الأزهر– كلية الشريعة والقانون بنين، والتجارة بنات، والتربية بنين، والدراسات الإنسانية بنات.[١] وأنشأ المجتمع الأهلي بالقرية – بتمويل من الزكاة والأوقاف – مكتبة تخدم طلاب الأزهر والباحثين، ومدينتين جامعيتين إحداهما للطلاب بسعة ألف طالب، وأخرى للطالبات بسعة ستمائة طالبة.[٢] ومما يميز تجربة (تفهنا الأشراف) اشتراك أبناء القرية في تمويل وإنشاء تلك الكليات، لتكون القرية الوحيدة في مصر التي بها هذا العدد من الكليات المتنوعة، وأن المشاركة الأهلية في تمويل التعليم الجامعي بالقرية لم ينته بمجرد بناء الكليات والمدن الجامعية، وإنما تستمر تلك المشاركة في صورة ما يقدم للطلاب من مساعدات مادية وعينية، فاهتمام أبناء القرية بتوفير تعليم جامعي داخلها يأتي ضمن تجربة تنموية شاملة، تهدف للإصلاح الاجتماعي والقضاء على الفقر والبطالة في القرية. [٣]

(١) منطلقات الرؤية المقترحة: هناك أسباب عديدة تدعو للبحث عن مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم العالي، منها:

- يعد التعليم الجامعي مشروع مصر القومي، والاستثمار فيه من أهم آليات تحقيق التنمية المستدامة من خلال إعداد العمالة المؤهلة القادرة على تلبية احتياجات سوق العمل.
- يكفل الدستور الحق لكل مواطن في التعليم، وتتحمل الدولة مسئوليتها عن التعليم ويتوجب عليها تحقيق العدالة وتكافؤ فرص التعليم الجيد للجميع.
- أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم الجامعي، وتلبية احتياجاته المادية والبحث عن مصادر جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم الجامعي عالي الجودة وإتاحته للجميع وتعزيز العدالة وتكافؤ الفرص.
- يعد تمويل التعليم الجامعي من أهم القضايا، خاصة في ظل الطلب الاجتماعي المتنامي على التعليم العالي رغم محدودية الميزانية المخصصة للتعليم الجامعي، ومن ثم ضرورة ترشيد الإنفاق والبحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم الجامعي وتحقيق الجودة.
- زيادة أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر بدرجة كبيرة شكلت عبئاً مالياً كبيراً على الجامعات، ونتج عنها ضعف جودة التعليم العالي وضعف مخرجات التعليم، وحدوث فجوة كبيرة بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل.
- يتماشى التصور المقترحة مع رؤية مصر(٢٠٣٠) في ترشيد الإنفاق على التعليم الجامعي مع الحفاظ على جودة المخرجات الجامعية؛ خاصة وأن تحقيق الأهداف الطموحة – التوسع في الالتحاق بالتعليم الجامعي، وترشيد الإنفاق الحكومي، وتحسين جودة المخرجات الجامعية – يحتاج تنويع مصادر التمويل لدعم مصادر التمويل الحكومية.
- يأتي التصور المقترح استجابة لتوصيات بعض البحوث والدراسات والتقارير الدولية التي نادت بضرورة تنويع مصادر تمويل التعليم البحث عن موارد تمويلية جديدة لرفع كفاءة المخرجات التعليمية وتقليل الهدر والتشجيع علي الاستثمار في التعليم.

[١] جامعة الأزهر، دليل كليات ومعاهد الجامعة.

[٢] مروة شاكر، تفهنا الأشراف، تتعدد المداخل والتنمية واحدة، (٢٠١٠). ومتاح على الرابط التالي:
http://www.onislam.net/arabic/nama/success-stories

[٣] محمد عبد الغني رمضان، التقرير الأول لمرصد العمل الخيري في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، (٢٠١٠).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

(٢) فلسفة التصور المقترح: تتبلور فلسفة التصور المقترح في حاجة التعليم الجامعي في مصر إلى الإصلاح، ويواجه تحديات مالية تفرض عليه ضرورة البحث عن بدائل جديدة ومتنوعة لتمويل التعليم الجامعي، الأسس العامة التي يبني عليها التصور المقترح:

- اقتراح نموذج لتفعيل تمويل التعليم الجامعي لا يعني استحداث نظم دخيلة على الواقع الحالي، ولكنها محاولة لعلاج أوجه القصور القائمة بالفعل في ضوء زيادة الطلب عليه.
- لا يوجد نمط محدد لتمويل التعليم العالي، حيث تتنوع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الدول المختلفة تبعا لتباين الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.
- رغم اختلاف نظم التعليم وأساليب إداراته وتمويله إلا أنه يمكن تصنيف مصادر تمويل التعليم العالي إلى: مصادر تمويل حكومية، ومصادر تمويل غير حكومية.
- بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غالبية الدول النامية يعتمد تمويل التعليم بشكل كلي على الدعم الحكومي، وتكون دور المصادر الأخرى محدود للغاية، ولذلك فأغلب الجامعات العربية جامعات حكومية والتعليم فيها شبه مجاني.

(٣) الأهداف العامة للتصور المقترح: يمكن تحديد أهداف النموذج المقترح لتفعيل تمويل التعليم الجامعي على النحو التالي:

- تطوير منظومة التعليم الجامعي وزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية.
- تفعيل دور المشاركة المجتمعية في تمويل التعليم والارتقاء بجودة التعليم الجامعي ومخرجاته لتلبية احتياجات سوق العمل.
- البحث عن مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي المصري في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، وبما يتسق مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة والجامعات المصرية.

(٤) مقومات نجاح التصور المقترح: في إطار السعي لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي والانتقال من الاعتماد على التمويل الحكومي بصفة أساسية إلى تنويع مصادر التمويل فلابد من التأكيد على بعض المقومات (المتطلبات) الضرورية، التي تساعد في تحقيق التصور المقترح، وتتمثل فيما يلي:

- الإرادة السياسية: يعتمد نجاح تطبيق التصور على إيمان القيادة السياسية بأهمية إصلاح منظومة تمويل التعليم الجامعي، وتعزيز الدوافع المؤسسية لتحسين أداء الجامعات الحكومية، وتحقيق المواءمة بين زيادة الطلب على تعليم جامعي عال الجودة وترشيد الإنفاق الحكومي.
- التهيئة القانونية وإصدار تشريعات جديدة تمنح الجامعة صلاحيات تنويع مصادر التمويل واستثمار مواردها المالية، في إطار من الشفافية والمحاسبية والمساءلة الحكومية.
- التهيئة المؤسساتية لقطاع التعليم العالي، بتأهيل قيادات جامعية لديها رؤية واضحة ومحددة، ويتوافر لديها الرغبة والقدرة على إحداث التغيير المطلوب، وإعداد هيكل إداري ملم بمتطلبات المرحلة، وقادر على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق إجراءات الإصلاح بالجامعات في مصر.
- تفعيل الاستقلالية المالية للجامعة، والتحرر من قيود البيروقراطية التي تعوق تحسين الأداء وتحرم الإدارة من حرية التصرف في مواردها المالية والاستثمار فيها.
- تبني مبدأ الشفافية المالية وتعزيز ثقافة الجودة وإنشاء آليات لضمان تحقيقها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- تعزيز المشاركة المجتمعية لأن عملية الإصلاح والتطوير عملية مجتمعية تعاونية، تحتاج مشاركة جميع الأطراف المعنية في التخطيط والتنفيذ؛ لضمان نجاح عملية الإصلاح.

(٥) وسائل وآليات تحقيق التصور المقترح: الإجراءات اللازمة لتحقيق الأهداف على النحو التالي:

- ترشيد النفقات عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، والربط بين النفقات والعائد مدى.
- تفعيل دور الوقف في تمويل التعليم الجامعي من خلال التشريعات والقوانين المنظمة لعمله.
- توعية المجتمع ومؤسساته بأهمية الوقف في تنمية المجتمع وتمويل التعليم العالي في مصر.
- تسمية بعض المباني والمدرجات بأسماء المتبرعين، وتسمية المنح الوقفية بأسماء مقدميها.
- قيام الجامعة بعقد الدورات والتدريبات الإنتاجية لزيادة الدخل ولإيجاد بدائل تمويلية للتعليم الجامعي بدلا من الاعتماد على مصدر حكومي واحد.
- زيادة الاهتمام بالتعليم العملي والفني لتحقيق العديد من الفوائد منها الحصول على التمويل الذاتي للجامعات وزيادة مهارات الطالب وربط الجامعة بالمجتمع.
- إنشاء مؤسسة خاصة لجمع التبرعات والمنح والهبات وإدارتها.
- إنشاء قاعدة بيانات واستخدام مؤشرات الأداء لتقييم الأنشطة المختلفة على مستوى الإدارة الجامعية والكليات والأقسام العلمية وبما يعزز من القدرة التمويلية للجامعات.
- تحسين العلاقات مع الجهات الممولة للجامعات لتعزيز دورها في خدمة المجتمع.
- استثمار كافة موارد الجامعة للحصول على موارد مالية تعود بالنفع والفائدة عليها من خلال:
  - تفعيل الوحدات ذات الطابع الخاص وتحويلها إلى مراكز إنتاجية.
  - تقوم الجامعات بتقديم دورات وتدريب لأفراد المجتمع تعود بالنفع على الجامعة.
  - إنشاء تخصصات كثيرة في مجال التعليم المفتوح والتعليم من بعد.
  - إقامة المشاريع الاستثمارية كالتوسع في مزارع كلية الزراعة والطب البيطري وإنتاج كليات الاقتصاد المنزلي والفنون الجميلة والعلوم.
  - تأجير الجامعة بعض مبانيها (قاعة المؤتمرات) وتوريد السلع والخدمات لأفراد المجتمع.
  - الاستفادة من الطلاب القدامى ومحبي العلم في دعم تمويل التعليم الجامعي من خلال:
  - دعم هذه الفئات إلى الجامعة وإشراكهم في حل مشكلات التعليم الجامعي.
  - إنشاء جمعية أصدقاء الجامعة وخريجيها وتضم في عضويتها رجال الأعمال والعاملين بهيئات دولية وإقليمية خارج مصر للاستفادة من جهودهم في تمويل الجامعة.
  - إنشاء إدارة متخصصة لمتابعة الخريجين والتواصل معهم لدعم الجامعة مادياً ومعنويا.

(٦) الإجراءات اللازمة لتطبيق التصور المقترح: بعد توفير المقومات الأساسية لابد من تحديد إجراءات لضمان تحقيق النتائج المرغوبة لتطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي المصري، ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

(أ) قبل التنفيذ: لابد من الإجراءات التالية:

- التخطيط الجيد: تحديد الرؤية والأهداف، تحليل البيئة الداخلية والخارجية، وضع المقاييس والمؤشرات، المتابعة والتقييم والتقويم.
- نشر الثقافة والوعي العام بين مختلف أطراف المنظومة الجامعية بأهمية الوقف التعليمي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

- توفير المناخ التشريعي والبيئة القانونية والإدارية المناسبة لنجاح تجربة الوقف التعليمي.
- التجريب قبل التنفيذ وقبل التعميم على عينة من الجامعات المصرية (جامعة القاهرة، جامعة الأزهر الشريف).

(ب) أثناء التنفيذ: لابد من الإجراءات التالية:

- عقد مؤتمرات توعية على المستوى القومي لنشر الوعي بأهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وأهمية الوقف التعليمي.
- إنشاء قاعدة بيانات تساعد في صنع واتخاذ القرارات المالية المتعلقة بالتعليم الجامعي، وتساهم في تطوير المنظومة المالية للمؤسسات الجامعية.
- تفعيل التوجيه والرقابة والمساءلة والمحاسبية الإدارية واتباع سياسات مالية وإدارية ملائمة ومحفزة لتعزيز الاستقلال المالي والإداري للجامعات.

(جـ) بعد التنفيذ: لابد من الإجراءات التالية:

- ضرورة متابعة ما تم تنفيذه بشكل دوري من أجل اكتشاف الأخطاء مبكراً، وعلاج المشكلات فور حدوثها.
- التقييم المستمر، نظرًا للتغيرات الحادثة في البيئة الداخلية والخارجية للجامعات باستمرار، للوقوف على نقاط القوة والتغلب على مواطن الضعف، ودراسة سبل التطوير والتحسين.

(٧) معوقات التنفيذ وسبل المواجهة:

(أ) المركزية الشديدة: تعاني الجامعات المصرية من ضعف الاستقلال المالي في ظل نظام الحالي وقوانينه التي تسببت في حرمان القيادات الجامعية من تبني سياسات تمويلية بديلة تعتمد على الاستقلال المالي. ولمواجهة تلك العقبة لابد من تفعيل الخطوات التالية:

- تحقيق الاستقلال المالي والإداري للجامعات الحكومية، ومنح الجامعة حرية التصرف المالي وفقاً لأولوياتها، والاحتفاظ بفائض الميزانية للعام التالي، وحرية نقل المخصصات المالية من باب لباب حسب المصلحة العامة والأهداف المرجوة.
- تحقيق التوازن بين الاستقلالية المالية وفعالية الرقابة الحكومية، فلابد من تفعيل مبدأ المحاسبية الذاتية فتقوم الإدارة الجامعية بالرقابة بنفسها على مواردها المالية للتأكد من الاستغلال الأمثل لتلك الموارد، بما يضمن تحقيق مؤشرات الأداء والجودة المطلوبة. واقتصار دور الحكومة على مراقبة ومساءلة الجامعات عن الأداء؛ لتوزيع الموارد الحكومية وتشجيع الجامعات على التميز في الأداء والوصول إلى التنافسية.

(ب) الخصوصية: لكل جامعة هويتها وظروفها الخاصة، وفلسفتها ورؤيتها ورسالتها، مما يجعل من الصعوبة بمكان تحديد مصادر موحدة لتمويل كل الجامعات، ولذلك تتضمن الرؤية مجموعة توجهات وأسس عامة وخطوط عريضة ينبغي أن تعمل كل جامعة على دراستها وتطويعها، أو تكييفها في ضوء ظروفها والبيئة الثقافية المحيطة بها.

(جـ) تقويض مبدأ العدالة وتكافؤ الفرص: عند إصلاح منظومة تمويل التعليم الجامعي ينبغي مراعاة البعد الاجتماعي، ولابد من تحقيق مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين الطلبة، خاصة المنتمين لأسر محدودة الدخل، ولا سبيل لنجاح منظومة التعليم العالي إلا بتحقيق ذلك.

(٨) ضمانات النجاح:

أ- ضرورة تشكيل لجنة من الخبراء في مجال اقتصاديات التعليم لدراسة خبرات الدول المتقدمة في الإنفاق على التعليم، ومدى الإفادة منها في تمويل التعليم الجامعي المصري.

ب- تمكين إدارة الجامعة من مباشرة وظائفها بحرية وتفعيل اللامركزية الإدارية والمالية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ج–زيادة استقلال الجامعات مالياً وتعظيم سبل الاستفادة من أموال التبرعات والهبات.
د– وضع لائحة لقبول التبرعات وفق شروط معينة.
هـ–كل جامعة تنشئ مكتبة لتسويق منتجاتها.
و– توفير قروض دون فوائد لغير القادرين على استكمال دراستهم، والسداد بعد التوظيف.
ز– تنظيم حملات إعلامية مكثفة واستغلال وسائل التكنولوجيا الحديثة المتطورة لتنمية الوعي بأهمية تمويل التعليم الجامعي لدى الأفراد ومدى أهميته للفرد والمجتمع.

الخلاصة

يواجه التعليم العالي في مصر مشاكل مالية كبيرة تستلزم البحث عن مصادر جديدة لتمويل العملية التعليمية؛ وبعد رصد وتحليل واقع التعليم الجامعي في مصر، والتعرف على مصادر تمويله ومدى كفايتها، قامت تلك الدراسة بتسليط الضوء على فكرة الوقف التعليمي، وتناولت بعض التجارب الدولية الرائدة التي تبنت فكرة الوقف التعليمي، واختارت بعض الجامعات الأمريكية والعربية نموذجاً لتعظيم سبل الاستفادة منها في توفير نفقات التعليم الجامعي في مصر. وقدمت الدراسة مقترحاً يستعرض بعض التوصيات التي تساهم في تطوير منظومة تمويل التعليم الجامعي في مصر، وتشارك بصورة عملية في تنويع مصادر تمويل التعليم العالي في مصر.

نتائج البحث

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة، والتي من أهمها:

١) أن مصر من الدول التي تتبع المنهج الاجتماعي في تمويل التعليم، وأن الدولة تتحمل العبء الأساسي في تمويل التعليم العالي، وأن قطاع التعليم العالي في مصر يعاني من ضعف الإنفاق الحكومي على التعليم العالي.
٢) يوجد طلب متزايد على التعليم العالي تعجز مؤسسات التعليم العالي عن استيعاب هذه الأعداد وتوفير تعليم جيد وتخريج كوادر بشرية مؤهلة لتلبية احتياجات سوق العمل.
٣) صعوبة الاعتماد على مصدر التمويل الحكومي فقط؛ بسبب الحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم، وضرورة البحث عن موارد بديلة ومتنوعة لتمويل التعليم العالي.
٤) ضرورة التوسع في استثمار موارد الجامعات – الجهات البحثية والوحدات الانتاجية – والاستفادة من الأوقاف والأصول الثابتة التي تدر دخلا – كالأراضي والمباني – واستخدام تلك العوائد لتمويل التعليم.
٥) توجد العديد من المصادر البديلة والمتنوعة التي يمكن الاعتماد عليها في تمويل التعليم العالي والتي من أشهرها: القروض، الكوبونات، الصكوك، صناديق التعليم، الكراسي العلمية، العقود البحثية، الابتكارات العلمية، الطباعة والنشر، الوقف الجامعي.
٦) انتشار فكرة الوقف الجامعي في معظم دول العالم، بهدف تخفيف الأعباء المالية عن الحكومات، دون إلقاءهذا العبء على الطلاب وذويهم. ويتغذى الوقف الجامعي من مصادر مجتمعية متعددة، ولكن إدارتها تكون من قبل جهاز معين يقع تحت سلطة الجامعة، مع إمكانية استثمار أموال الوقف الجامعي من أجل زيادته وتعظيم الفائدة منه.
٧) تحظى فكرة مشاركة أفراد المجتمع في تمويل التعليم من خلال نموذج الوقف بالقبول ولا ينقصها سوى التخطيط الجيد وحسن الإدارة والتوظيف للامكانات والموارد المتاحة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٨) تعد فكرة الوقف الجامعي بمثابة شراكة مجتمعية في تحمل مسئولية التعليم العالي، وتهدف إلى ضمان حرية واستقلالية الجامعة إدارياً ومالياً وأكاديمياً، والمشاركة في تمويل الجامعات وإدارتها. ولا يعني ذلك غياب دور الحكومة، بل تكون حاضرة بأشكال عديدة أبرزها: الدور التأطيري والاشرافي والتنظيمي، والمتمثل في وضع القوانين المنظمة لعمل الجامعات الأهلية ومراقبة أدائها، ويخضع الجامعات المستقلة ماليا وإداريا للمساءلة – الحكومية والمجتمعية – بما يحافظ على الشفافية، بالإضافة إلى الدور التمويلي والمتمثل في تمويل الجامعات الحكومية وتغذية أوقافها.

التوصيات

بناء على ما عرضه الباحث من استنتاجات، ومن أجل الاستفادة من التجارب الدولية في الوقف التعليمي، وتعظيما للاستفادة من بعض التجارب المحلية الرائدة (تجربة تفهنا الأشراف) فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة إعادة التفكير في مبدأ مجانية التعليم للجميع، وإلغاء فكرة إتاحته للأغنياء والفقراء على حد سواء، وقصره على فئة الفقراء فقط دون الأغنياء.
- إصدار التشريعات والقوانين التي تمنح مؤسسات التعليم العالي الاستقلال الإداري والمالي، وتشجع الجامعات على التوسع في استثمار مواردها والإستفادة من أصولها الثابتة والأوقاف التعليمية لتوفير تمويل متنوع ودائم.
- مراجعة السياسات الضريبية ومنح المساهمين في تمويل التعليم المزيد من فرص الإعفاء الضريبي المناسب والمحفز على المشاركة في تمويل التعليم.
- ضرورة تطوير نظم إعداد الموازنات الحكومية للتعليم العالي والبحث عن موارد جديدة ومتنوعة لتوفير التمويل اللازم لإصلاح التعليم العالي وتحسين جودته.
- ضرورة مساهمة الحكومة في رفع كفاءة تمويل التعليم العالي وإعادة الهيكلة الإدارية، وتقليص أعداد الإداريين لترشيد الإنفاق على الأجور والمرتبات.
- ضرورة مساهمة الحكومة في دعم التواصل مع العلماء المصريين بالخارج والتنسيق معهم من أجل الاستفادة بخبراتهم العلمية والإدارية وتوفير الدعم المالي والمنح الدراسية من الخارج لتخفيف الأعباء عن كاهل الحكومة.
- ضرورة مساهمة الحكومة وجميع مؤسسات الدولة وكل الجهات المستفيدة في تمويل التعليم العالي، وإنشاء صناديق لتمويل التعليم يعتمد على الضرائب والتبرعات والهبات وغير ذلك، وتشجيع العاملين بالخارج على المشاركة في تمويل التعليم العالي واستثمار بعض مدخراتهم في التعليم العالي والبحث العلمي.
- ضرورة تفعيل المشاركة المجتمعية وتحديد الأطراف المشاركة وسبل مشاركتها في تمويل التعليم العالي، وتبني فكرة الصكوك والكوبونات وصناديق التعليم لتمويل التعليم العالي.
- ضرورة تشجيع البنوك الوطنية والخاصة على تقديم القروض الطلابية دون عوائد ربحية لدعم الطلاب في مواصلة تعليمهم الجامعي، مع إمكانية السداد بعد التخرج.
- ضرورة تبني أنماط جديدة من التعليم – التعليم المفتوح والتعليم عن بعد – لتقليل التكاليف، وتطبيق الجودة الشاملة على التعليم الجامعي، والاستثمار في التعليم الجامعي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- ضرورة إحياء فكرة الوقف التعليمي، وتكثيف الجهود لتوعية الرأي العام وأصحاب رؤوس الأموال بأهمية دور الوقف الجامعي في النهوض بالتعليم وتحقيق التنمية وخدمة المجتمع، والاستفادة من الأوقاف الأهلية واستثمار عوائدها في تمويل التعليم الجامعي.
- تفعيل دور المتبرّعين والمؤسسات المانحة، من خلال المشاركة في تأسيس الأوقاف الجامعية وإدارتها عبر مجالس الإدارات، وتوطيد العلاقة مع الواقفين بعد التبرّع.
- تفعيل حوكمة الأوقاف ودعم الشفافيّة والمحاسبية لضمان نجاح العملية الإدارية، وإقامة البرامج التنفيذيّة لتطوير آليات عمل الوقف التعليمي وعقد الدورات التدريبية للعاملين في مجال الأوقاف، والاستفادة من النماذج الناجحة من الأوقاف في الجامعات الأمريكية.
- إنشاء مراكز خاصة بتطوير الأوقاف التعليميّة وعقد مذكرات تعاون لتبادل الخبرات مع بعض إدارات الأوقاف الأمريكيّة الناجحة.
- ضرورة تسليط الضوء على تجربة الوقف التعليمي بقرية " تفهنا الأشراف" وتشجيع رجال الأعمال على تكرار التجربة في نطاق المحافظات والمدن، وتحفيز الهيئات والمؤسسات والأفراد على التنافسية في دعم وتمويل قطاع التعليم بمراحله المختلفة.
- ضرورة تفعيل دور منظمات العمل المدني – الجمعيات الأهلية (الخيرية) – لتوفير الموارد المالية وتفعيل المشاركة المجتمعية وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة من أجل العمل التطوعي في التخصصات المختلفة.

المراجع

اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، أغسطس ١٩٨٧

لائحة الجامعات الأهلية (وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية: ٢٠٠٣)

جامعة الملك سعود، برنامج كراسي البحث

مجلس التعليم العالي السعودي (٢٠٠٧) نظام مجلس التعليم العالي ولوائحه، ط ثالثة، الرياض، المملكة العربية السعودية.

إبراهيم البيومي غانم، تحولات العلاقة بين الأوقاف والتعليم العالي في مصر الحديثة. مجلة أوقاف، ع (٢٠)، (٢٠١١)

السيد محمود البحيري، تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة، دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة الأزهر، (٢٠٠٤)

المرسي السيد حجازي، الأوقاف والتعليم الجامعي والبحث العلمي: تجارب ودروس مستفادة، ورقة مقدمة حول دور الوقف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية (٢٠١١).

حمدي الحناوي، رأس المال البشري: تأصيل نظري وتطبيق على مصر، مركز الاسكندرية للكتاب، (٢٠٠٦)

عبد الوهاب السعدون، هل يتم توظيف "الوقف" للارتقاء بأداء الجامعات الوطنية الالكترونية الاقتصادية عدد (٥٦)، (٢٠٠٩)

عمر عبيد حسنة، دور الوقف في التنمية المستدامة (المكتب الإسلامي، بيروت: ٢٠١٠).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

كوثر عصام وعبد الله العمراني، دور الوقف في دعم التعليم العالي والبحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة لحلقة عمل حول دور الوقف في دعم وتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في البلدان الإسلامية، جامعة الإسكندرية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الإسكندرية (٢٠١١).

مارك براى، تمويل التعليم العالى الأنماط والاتجاهات والاختبارات، مجلة مستقبليات، ج٣٠، ع ١١٥، اليونسكو، (٢٠٠١).

محمد حافظ هنداوي، دراسة مقارنة لتمويل التعليم الجامعي في مصر وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، المجلة العلمية بكلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ع٣٤، يوليو ٢٠٠٠

محمد عبد الغني رمضان، التقرير الأول لمرصد العمل الخيري في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، (٢٠١٠).

مليحان معيص السبيتى، الجامعات: نشأتها، مفهومها، وظائفها – دراسة وصفية تحليلية، (المجلة التربوية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ع ٥٤، الكويت: ٢٠٠٠).

نظّارة مشيخة وجامعة الأزهر، (٢٠٠٤) وقف الفنجري للإعجاز العلمي في القرآن والسنة (٢٠١٤)

ممدوح الصدفى وآخرون، "تمويل التعليم الجامعى فى جمهورية مصر العربية بدائل مقترحة فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة" (مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، ٢٠٠٢).

مروة شاكر، تفهنا الأشراف، تتعدد المداخل والتنمية واحدة، (٢٠١٠).

أحمد على سليمان، خبرة الجامعات الوقفية بتركيا وإمكانية الإفادة منها في مصر (رسالة دكتوراة، كلية التربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٣).

أنطوان حبيب، كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت،(٢٠٠٠).

خالد منصور غريب، بدائل لتمويل التعليم الجامعي الحكومي المصري في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية جامعة عين شمس، ع (٣٢)، (٢٠١١).

خليل حماد وسعيد البشير، تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية – دراسة حالة الأردن – المؤتمر العلمي دورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت (٢٠٠٠).

شيرين مبروك، دور الوقف الإسلامي في استثمار التعليم العالي في ضوء الخبرات العالمية والإقليمية، رؤية مستقبلية (رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة: ٢٠١١)

محمد دهان، الاستثمار التعليمي في رأس المال البشري: مقاربة نظرية ودراسة تقييمية لحالة الجزائر (أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، ٢٠١٠)

محمد غانم، الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية، المؤتمر العلمي المصاحب للدورة (٣٣) لمجلس اتحاد الجامعات العربية، بيروت، أبريل (٢٠٠٠)

مي علي حسن، الوقف كمصدر من مصادر التمويل مع التطبيق على قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في مصر (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: ٢٠١٤)

هندة مدفوني، الاستثمار في رأس المال البشري كمدخل استراتيجي لتحسين جودة التعليم العالي في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة بعض الجامعات الجزائرية، (رسالة دكتوراة في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، (٢٠١٧)

نادية إبراهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة جامعة المسيلة (رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، الجزائر ٢٠١٣)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

Akinyemi, S. Funding Strategies for Qualitative University Education in Developing Economies: The Case of Nigeria. International Journal of Higher Education, No. (1), (2013)

Kenen, M., Daivd; the impact of reaganomics on state financing of public higher education, E.D.A university of Massachusetts, vol 55, No. 3 A,1994.

Heller, Donald, E; Access to public higher education 1976 to 1994: new evidence from an analysis of the states (higher education, tuition, financial aid, ED.A., Harvard university, Diss, abs., int., vol. 57, No. 5, 1997.

Higham; J.R.; Russil; Explaining trends in interstate higher education finance: 1977 to 1996 ph.D., illinons-state-university, vol 58, No.3 A ,1997

Ellger - Ruttgardtis: Country Briefing, special Education in Germany. European journal of special Needs Education. vol. 10, No. 1. 1996.

Financial Overview | Financial Administration (harvard.edu) Is the Waqf being used to improve the performance of national universities? | Al, Yiya (aleqt.com)

American University in Cairo: (http://www.aucegypt.edu) Retrieved January 2014.

List of colleges and universities in the United States by endowment – Wikipedia

INVESTING IN UNIVERSITY EDUCATION AND ITS ROLE IN ACHIEVING THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT GOALS

A COMPARATIVE STUDY OF THE EGYPTIAN CASE WITH SOME INTERNATIONAL EXPERIENCES

Amr S. Eweena [(1)]; Mahmoud M. Sobh [(2)] and Suzan M. Al- Mahdi [(3)]

1) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University 3) Women's college, Ain-Shams University

ABSTRACT

Nations seeking for development have realized that the only way to achieve sustainable development is to invest in human resources through education, and that spending on education is the best investment that the state can do to prepare human capital capable of achieving sustainable development. In light of the successive social and economic pressures and the demand for providing high-quality educational services, achieving social justice and equal opportunities, and the state's desire to improve its competitiveness at the global level, the issue of financing university education has captured the attention of most countries of the world, and has concluded that it is necessary to search for new and diverse sources of funding for education. University, and in the context of searching for a suitable alternative, reviving the idea of educational endowment in its contemporary form - the most important of which are: academic chairs and endowment funds - is one of the most important alternatives that have proven successful in financing

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

higher education, and international experiences in the United States of America and Saudi Arabia were among the most important pioneering experiences worthy of study and attention in order to reach new sources of financing university education in Egypt..
key words: Sustainable Development - University Education - Education Financing - Investment in Education - Educational Endowment.